

آلية التدقيق المستقل لاختبار فاعلية وكفاية السياسات والإجراءات والضوابط لمكافحة تمويل الإرهاب

جمعية ماجد بن عبد العزيز للتنمية والخدمات الاجتماعية

آلية التدقيق المستقل لاختبار فاعلية وكفاية السياسات والإجراءات والضوابط لمكافحة تمويل الإرهاب

أولاً: الهدف

تهدف هذه الآلية إلى ضمان وجود تقييم دوري ومستقل لمدى كفاية وفاعلية السياسات والإجراءات والضوابط المعمول بها في الجمعية للحد من مخاطر تمويل الإرهاب وغسل الأموال، والتحقق من التزام الجمعية بالأنظمة والتعليمات ذات العلاقة الصادرة من الجهات الرقابية.

ثانياً: نطاق العمل

يشمل التدقيق المستقل مراجعة جميع الإجراءات والسياسات والضوابط ذات العلاقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في كافة إدارات الجمعية، بما في ذلك:
-آلية التعرف على المستفيدين والممولين.
-إجراءات التحقق من مصادر الأموال.
-سياسات العناية الواجبة (Due Diligence)
-أنظمة الرقابة الداخلية والتوثيق.
-تقارير الاشتباه والتبليغ.

ثالثاً: الجهة المنفذة

يتم تنفيذ التدقيق المستقل من خلال إحدى الجهات التالية:

1. جهة خارجية مستقلة مثل مكتب محاسبة قانوني أو استشاري مرخص (يتم التعاقد معها سنوياً أو كل سنتين)
2. وحدة المراجعة الداخلية بالجمعية إن وُجدت، شريطة استقلالها التام عن الإدارات التنفيذية وعدم تدخلها في تنفيذ السياسات.

رابعاً: آلية التنفيذ

1. إعداد خطة تدقيق سنوية معتمدة من لجنة المراجعة أو مجلس الإدارة
2. إجراء مراجعة ميدانية ووثائقية تشمل عينات من المعاملات المالية والبرامج.
3. قياس مدى الالتزام بالإجراءات والسياسات، ورصد نقاط الضعف أو القصور.
4. إعداد تقرير تدقيق مفصل يتضمن الملاحظات والتوصيات.
5. رفع التقرير إلى لجنة المراجعة أو مجلس الإدارة لاعتماده ومتابعة تنفيذ التوصيات.

خامسًا: دور لجنة المراجعة ومجلس الإدارة

-لجنة المراجعة: تتابع تنفيذ خطة التدقيق المستقل وتوصياته.
-مجلس الإدارة: يعتمد نتائج التدقيق ويتأكد من معالجة الملاحظات واتخاذ الإجراءات التصحيحية.

سادسًا: التكرار والدورية

يُنْفذ التدقيق المستقل مرة واحدة على الأقل كل عامين أو عند أي تحديث جوهري في السياسات أو الأنظمة ذات العلاقة.

سابعًا: حفظ السجلات

تُحفظ جميع التقارير والمراسلات والملاحظات الخاصة بالتدقيق في ملفات خاصة لدى وحدة المراجعة الداخلية أو الإدارة القانونية لمدة لا تقل عن خمس سنوات.